Distr.: General
22 June 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢

البند ٢ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٣، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس ٢٠١١: الممارسات الجيِّدة والمبادرات في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيعية بشأن تضارب المصالح، والإبلاغ عن أعمال الفساد والتصريح بالممتلكات، وخاصة في سياق المواد من ٧ إلى ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تضارب المصالح والإبلاغ عن أعمال الفساد والتصريح بالممتلكات، وخاصة في سياق المواد من ٧ إلى ٩ من الاتفاقية

مذكّرة من الأمانة**

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدّمة ٣
ثانياً- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف فيما يتعلق بتضارب المصالح ٤
ألف- تطبيق معايير مكتوبة فيما يتعلق بتضارب المصالح ٥
باء- تنفيذ معايير بشأن تضارب المصالح ١١

* CAC/COSP/WG.4/2012/1.

** هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

170712 V.12-54429 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الصفحة

ثالثا- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات ١٣
ألف- متطلبات التصريح بالممتلكات ١٤
باء- رصد إعلانات التصريح بالممتلكات واستعراضها..... ١٦
رابعا- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد..... ١٨
ألف- فرض الالتزامات القانونية بالإبلاغ عن أعمال الفساد ١٩
باء- حماية الأشخاص الذين يبلغون عن أعمال الفساد ٢٠
جيم- آليات الإبلاغ والتدريب ومبادرات إذكاء الوعي لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد ٢١
خامساً- الاستنتاجات والتوصيات ٢٤

أولا- مقدّمة

١- شدَّدَ مؤتمر الدول الأطراف (اختصاراً "المؤتمر") في قراره ٢/٣، المعنون "التدابير الوقائية"، على أهمية تنفيذ المواد ٥ إلى ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(١)] من أجل منع الفساد ومكافحته. وأنشأ المؤتمر فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية (اختصاراً "الفريق العامل") لكي يُسدي إليه المشورة في تنفيذ الولاية المسنَدة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد. وقد عقد الفريق العامل اجتماعين فيما بين الدورات في فيينا، النمسا، أحدهما من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والثاني من ٢٢ إلى ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١١.[(٢)]

٢- واعتمد المؤتمر، في دورته الرابعة المعقودة في مراكش، المغرب، من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، القرار ٣/٤ الذي قضى فيه بأن يواصل الفريق العامل عمله وأن يعقد اجتماعين على الأقل قبل دورة المؤتمر الخامسة التي ستُعقد في عام ٢٠١٣. وفي القرار نفسه، لاحظ المؤتمر مع التقدير أنَّ كثيراً من الدول الأطراف تبادلت معلومات عن مبادراتها وممارساتها الجيِّدة المتعلقة بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعه الثاني، وحثَّ الدولَ الأطراف على أن تواصل إطلاعَ الأمانة وسائر الدول الأطراف على المعلومات الجديدة والمعلومات المحدَّثة المتعلقة بتلك المبادرات والممارسات الجيِّدة.

٣- وعلاوة على ذلك، تقرَّر أن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع للفريق العامل، إلى التشارك في تجاربها بشأن تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضَّل أن تستعمل في ذلك قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك، إن أمكن، تبادل معلومات عن النجاحات التي حققتها والتحديات التي صادفتها في التنفيذ واحتياجاتها من المساعدة التقنية والدروس التي استفادتها من ذلك التنفيذ. وينبغي أيضا قبل كل اجتماع للفريق العامل أن تُعدّ الأمانةُ ورقات معلومات أساسية عن المواضيع قيد المناقشة، مستندة في ذلك إلى الإسهامات الواردة من الدول الأطراف، ولا سيّما تلك الإسهامات المتعلقة بالمبادرات والممارسات الجيِّدة.

٤- وسوف يركّز الاجتماع الثالث للفريق العامل انتباهه على المواضيع التالية، التي اقتُرحت خلال الاجتماع الأخير:

---

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(2) جميع الوثائق المتعلقة بهذين الاجتماعين متاحة في الموقع:

www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4.html

(أ) تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية، بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ب) تضارب المصالح والإبلاغ عن أعمال الفساد والتصريح بالممتلكات، وخاصة في سياق المواد من ٧ إلى ٩ من الاتفاقية.

٥- ووفقا لهذا الطلب، أُعدَّت هذه المذكرة استنادا إلى المعلومات المتعلقة بتضارب المصالح والإبلاغ عن أعمال الفساد والتصريح بالممتلكات، وخاصة في سياق المواد من ٧ إلى ٩ من الاتفاقية، التي وفّرتها الحكومات استجابة لمذكرة الأمين العام الشفوية CU 2012/28 (A) المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ والمذكرة الشفوية التذكيرية CU 2012/82 (A) المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت ردود قد وردت من البلدان السبعة والعشرين التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، بلغاريا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سويسرا، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، كوستاريكا، ماليزيا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وسوف يُتاح النص الكامل للردود في الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بموافقة البلدان المعنية.

٦- وتوفِّر هذه المذكرة تجميعاً مواضيعياً للمعلومات المقدَّمة من الدول الأطراف والمتَّسمة بأهمية مباشرة للمواضيع قيد النظر.

٧- ويرد في مذكرة منفصلة من الأمانة بيان لتنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية، بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص.[٣]

ثانيا- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف فيما يتعلق بتضارب المصالح

٨- تتصدّى الاتفاقية لتضارب المصالح بشكل مباشر على أوضح نحو في الفقرة ٤ من المادة ٧ التي تنص على أن تسعى كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح. وفي حين يُشير الكثير من المعلومات التي وفّرتها الدول بشأن تضارب المصالح إلى سياسات وممارسات تستهدف

(3) CAC/COSP/WG.4/2012/2.

عموماً تنفيذ هذا الحكم، فإنَّ هذه السياسات توفّر أيضا أدلة على الممارسات الجيِّدة والتنفيذ الناجح لأحكام الاتفاقية ذات الصلة.

٩- وفي هذا الصدد، بيّنت دول عديدة كيفية استخدام المعايير المكتوبة، وخاصة مدونات قواعد السلوك، لتوفير التوجيه للموظفين بشأن أنواع الأنشطة التي ينبغي لهم تجنُّبها من أجل تلافي إمكانية تضارب المصالح، مُقدِّمةً بذلك أدلة على تنفيذ المادة ٨ (مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين). وأكّد عدد من الدول أيضا على كيفية سعي التدابير التشريعية المحددة وسائر الممارسات التي تستهدف القطاعات "الشديدة المخاطر"، مثل المشتريات العمومية، إلى الحدّ من احتمال تضارب المصالح في هذه القطاعات، مُقدِّمةً بذلك أدلة على تنفيذ المادة ٩ من الاتفاقية (المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية).

١٠- وتُجسِّد الطبيعة المترابطة لهذه التدابير والسياسات والممارسات التي اعتمدتها الدول من أجل التصدِّي لمسألة تضارب المصالح النهجَ الشاملَ الذي يقضي الفصل الثاني من الاتفاقية باتّباعه لمنع الفساد. وفي حين جرى، لأغراض التحليل المقارن، التصدي لمسائل محدَّدة مثل تضارب المصالح والتصريح بالممتلكات في قسمين منفصلين من هذا التقرير، توفِّر أحكام الاتفاقية والأمثلة العملية على تطبيقها المدروسة في هذه الورقة على السواء أدلة على أهمية اعتماد نهج شمولي من خلال اتخاذ إجراءات في جميع مجالات الإدارة العمومية من أجل التصدي بفعالية لمسألة تضارب المصالح ومنع الفساد على نطاق أوسع.

ألف- تطبيق معايير مكتوبة فيما يتعلق بتضارب المصالح

١١- أشارت غالبية الدول إلى استخدامها معايير مكتوبة كتدبير وقائي رئيسي فيما يتعلق بتضارب المصالح. وتستهدف مثل هذه الأحكام المكتوبة عموماً التصدي لإمكانية تضارب المصالح من خلال توليفة من القيم أو المبادئ التقريرية الإيجابية ومجموعة من القيود أو النواهي فيما يتعلق بأنواع معيّنة من الأنشطة أو الممتلكات أو الأجور التي يُرتأى أنها قد توجِد إمكانية لتضارب المصالح. وتوجَد هذه المعايير المكتوبة عموماً في القوانين الجنائية والمدنية والإدارية للدول، وذلك في شكل مدونات لقواعد السلوك في غالبية الحالات.

١' القيم والمعايير التقريرية

١٢- بغية تشجيع الموظفين العموميين على الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية في عملهم المهني، وبالتالي تلافي إمكانية تضارب المصالح، سلَّط عدد من الدول الضوء على الأحكام

الداخلية التي تُبين المبادئ الأساسية التي يتعيّن على الموظفين العموميين الالتزام بها خلال ممارستهم لمسؤولياتهم الرسمية.

١٣- وبالإضافة إلى كون هذه الجهود الرامية إلى غرس مبادئ أساسية والالتزام بها في ممارسة الإدارة العمومية جزءاً من نظم تستهدف منع تضارب المصالح حسبما تقتضيه الفقرة ٤ من المادة ٧ من الاتفاقية، فإنها توفّر أيضا أمثلةً على الممارسة الجيِّدة فيما يتعلق بالفقرة ١ من المادة ٨ التي تنص على أن تعزّز الدول، في جملة أمور، النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين من أجل مكافحة الفساد.

١٤- وفي هذا الصدد، سلّطت الفلبين الضوء على استخدامها لإعلان عام في مدونة القواعد لسلوك الموظفين العموميين يُبيّن المبادئ والقيم الأساسية المنطبقة عليهم. وتنص مدونة القواعد، في جملة أمور، على أنه يتعيّن على الموظفين العموميين "أن يكونوا مسؤولين في جميع الأوقات أمام الناس وأن يخدموهم بأقصى قدر من المسؤولية والنزاهة والإخلاص والفعالية وأن يعملوا بدافع من الوطنية والعدالة وأن يعيشوا حياة متواضعة".

١٥- وفي الولايات المتحدة يتعيّن على جميع الموظفين المدنيين أداء قسم بأنهم سيضطلعون بمهام وظيفتهم بإخلاص. ويجري تناول هذا الاشتراط بمزيد من الإسهاب في معايير سلوك السلطة التنفيذية التي تنص على أنَّ "الخدمة العمومية هي أمانة عمومية تقتضي من الموظفين أن يضعوا الولاء للدستور والقوانين والمبادئ الأخلاقية فوق المكاسب الشخصية". ويُشترط من بعض المعيّنين من قِبل الرئيس إقرار شخصي بدرجة أكبر وذلك في شكل "تعهّد أخلاقي".

١٦- وبالمثل، تنص مدونة قواعد السلوك في ألمانيا على أنه يتعيّن على الموظفين العموميين خدمة كل السكان وليس خدمة حزب سياسي، والاضطلاع بواجباتهم على نحو عادل وغير متحيّز، ومراعاة صالح الجمهور العام في ممارستهم لواجباتهم المهنية.

١٧- وفي بلغاريا، تفرض مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين على جميع الموظفين الاضطلاع بأدوارهم بنزاهة وحياد.

'٢' تطبيق الحظر والتقييد على الموظفين العموميين

مصادر الحظر والتقييد

١٨- يُمثِّل تطبيق الحظر والتقييد على أنشطة الموظفين العموميين ومصالحهم وممتلكاتهم الوسيلة التشريعية الرئيسية التي أشارت إليها الدول لمنع تضارب المصالح. ويُطبَّق هذا الحظر

والتقييد من خلال مجموعة متنوّعة من التدابير التشريعية المختلفة التي كثيراً ما تُدمج الدول فيها القانون الجنائي والمدني والإداري من أجل تحديد إطار من المسؤوليات للموظفين الرسميين. وتوجد أمثلة جديرة بالملاحظة لهذا النهج المتعدد الطبقات لفرض المسؤوليات القانونية في الهند والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

١٩- ففي الولايات المتحدة، تُستخدَم النظم الأساسية المتعلقة بتضارب المصالح الجنائي والنظم الأساسية الأخلاقية المدنية والمعايير الإدارية، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، لتحديد معايير مشتركة للموظفين العموميين بشأن تضارب المصالح. وطبقاً للقانون الجنائي، يُفرض على الموظفين العموميين حظر واسع النطاق على تلقي أيِّ شيء ذي قيمة أو تعويض من أيِّ منظمة غير حكومة الولايات المتحدة عن عملهم كموظفين عموميين ومشاركتهم كموظفين عموميين فيما يتعلق بأيِّ أمور يكون لهم أو لأحد أفراد أسرهم أو لأيِّ من معارفهم الشخصيين أو المهنيين مصلحة مالية فيها.

٢٠- ويَستكمِل القانون المدني هذا الحظر الواسع من خلال تطبيق حظر محدَّد على كبار الموظفين العموميين بشأن تلقّي تعويض عن عمل يضطلعون به لدى كيانات القطاع الخاص وممارسة أنشطة معيّنة، مثل التدريس، دون موافقة مسبقة وتلقّي أكثر من ١٥ في المائة من راتبهم السنوي من مصادر خارجية، بصرف النظر عن نوع الأنشطة التي يتلقّون الدخل من أجلها. وتتضمّن أحكام إدارية بشأن فروع محدّدة، صادرة في شكل مدونات قواعد سلوك، أشكالا خاصة من الحظر والتقييد المتعلقة على نحو خاص بدور الموظفين الحكوميين ووظائفهم في فروع محددة من الحكومة.

٢١- وفي الاتحاد الروسي، يعمل نظام متكامل رأسياً من المعايير التشريعية لمكافحة الفساد الخاصة بالموظفين العموميين على أربعة مستويات. فالتشريع الأولي، على سبيل المثال في شكل القانون الاتحادي لمكافحة الفساد، يحدِّد الالتزامات الرئيسية للموظفين المدنيين وأشكال الحظر والتقييد المنطبقة عليهم والقواعد العامة لتسوية تضارب المصالح وتقديم المعلومات المالية.

٢٢- ويحدِّد التشريع الفرعي، في شكل مرسوم رئاسي أساسا، المبادئ العامة للسلوك الرسمي للموظفين المدنيين. وثالثا، اعتمد مجلس الرئيس مدونة نموذجية للقواعد الأخلاقية والسلوك الرسمي لموظفي الوكالات الحكومية والبلدية في الاتحاد الروسي. وأخيراً، اعتمدت جميع الوزارات الاتحادية مدونات للقواعد الأخلاقية والسلوك الرسمي للإدارات، حيث جرى تطويع المدونة النموذجية تبعا للظروف المحددة للعمل في الخدمة المدنية في الوزارة المعنية.

٢٣- وفي الصين، توفّر توليفة من قانون الموظف المدني لجمهورية الصين الشعبية والمبادئ التوجيهية الفرعية بشأن النزاهة وعدد من القوانين واللوائح الأخرى الإطار القانوني للموظفين المدنيين فيما يتعلق بالتصدي للمسائل الخاصة بتضارب المصالح. وتحدِّد المبادئ التوجيهية بشأن النزاهة التقييد المفروض على أنشطة كبار الموظفين العموميين، حيث تحظر ١٨ نوعا من الأنشطة ذات الصلة بإمكانية تضارب المصالح، بما في ذلك الضلوع في أنشطة مدرّة للربح تنتهك القواعد السائدة، مثل استهلال مشروع تجاري مملوك للشخص نفسه أو إدارة مشروع كهذا أو التجارة في الأوراق المالية والأسهم.

٢٤- وعلى عكس هذا النهج المتعدد الطبقات، بذلت بلغاريا جهوداً من أجل تبسيط المتطلبات المنطبقة على الموظفين العموميين عن طريق تجميع كل النواهي والتقييدات المنطبقة على الموظفين العموميين الواردة في قانون العمل وقانون الموظفين المدنيين وغيرهما من الصكوك في حكم تشريعي واحد.

أشكال الحظر العامة المنطبقة على الموظفين العموميين

٢٥- ذكرت الدول مجموعة متنوِّعة من أشكال الحظر والتقييدات المنطبقة على الموظفين العموميين. وتشمل أشكال الحظر العامة الشائعة حظر شغل أيِّ وظيفة أو الاضطلاع بأيِّ نشاط يتعارض مع الواجبات المهنية واستخدام الموظف العمومي لمنصبه من أجل ميزة خاصة أو مُتعة شخصية. وأشارت غالبية الدول المُجيبة إلى أنَّ أشكال الحظر العامة التي لها مثل هذه الطبيعة مُطبَّقة كجزء من الجهود التشريعية الرامية إلى منع تضارب المصالح.

٢٦- ففي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، تُحدد مدونة قواعد السلوك ١٦ معياراً سلوكياً، بما في ذلك أشكال عامة من الحظر مثل "حظر استخدام المنصب العمومي على نحو غير لائق". وبالمثل، يُفرَض حظر واسع في الصين على استغلال الكوادر القيادية (كبار الموظفين العموميين) لمناصبهم من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة لأزواجهم وأبنائهم.

أشكال الحظر والتقييدات فيما يتعلق بالأنشطة الممارسة في القطاع الخاص

٢٧- يُطبِّق عدد من الدول تقييدات محدَّدة على الأنشطة التي يمارسها الموظفون العموميون في القطاع الخاص. فبعض الدول، مثل أرمينيا وبلغاريا وبوركينا فاسو، يفرض حظرا تاما على مثل هذه الأنشطة، في حين يسمح بعض الدول الأخرى، مثل النمسا وفرنسا،

للموظفين العموميين بتلقي دخل من الأنشطة الخاصة إذا حصلوا على تصريح محدَّد أو إذا لم يتجاوز الدخل الذي يحصلون عليه مستوى معيّنا.

٢٨- وفي اليابان، يُحظَر على الموظفين العموميين، بموجب قانون الخدمة العمومية الوطنية، الاضطلاع بأيِّ نشاط في القطاع الخاص ما لم يحصلوا على تصريح بذلك من الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين، وهي الجهة المركزية المسؤولة عن تنظيم سلوك الموظفين العموميين. ولا يمكن لموظف عمومي الاضطلاع بأيِّ نوع آخر من الأنشطة الخارجية لقاء أجر إلاّ بإذن من رئيس الوزراء ورئيس الوكالة الحكومية التي يعمل بها هذا الموظف.

٢٩- وفي عدد من الدول، يقتصر حظر الاضطلاع بأنشطة في القطاع الخاص على ضمان عدم اتصال موظفي القطاع العام على أيِّ نحو بجهات خاصة تخضع للتنظيم من قبل الجهة العامة التي يعملون فيها أو تخضع على أيِّ نحو آخر لسلطتها. فمدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين في الفلبين، على سبيل المثال، تقضي بأنه لا يحق للموظف العمومي أن يمتلك كيانا خاصا يخضع لتنظيم أو إشراف أو ترخيص الجهة العمومية التي يعمل بها هذا الموظف العمومي، أو يسيطر عليه أو يُديره أو يقبل العمل فيه بأيِّ صفة كانت.

٣٠- وبالمثل، في تونس، لا يجوز للموظفين العموميين أن تكون لهم أيُّ مصالح في كيان يخضع لرقابة الجهة العمومية التي يعملون فيها إذا كان من شأن هذه المصالح أن تقوِّض استقلالهم. وإذا انتهك موظف عمومي هذا الحظر فإنه يقترف جريمة عقوبتها السجن لمدة سنتين.

٣١- وفي فرنسا، يُحظر على الموظفين المدنيين امتلاك أسهم في شركة خاضعة لإشراف المكتب الذي يعملون فيه. ويُحظر على الوزراء وأعضاء البرلمان شغل وظائف في مجالس إدارة الكيانات الخاصة أو العمل كمسؤولين فيها أثناء ممارستهم لولايتهم الانتخابية. بيد أنه، كما في اليابان، يجوز السماح للموظفين المدنيين تبعا لكل حالة بأداء أنشطة في القطاع الخاص.

٣٢- ويُمدِّد عدد من الدول حظر اضطلاع الموظفين العموميين بأنشطة في القطاع العام أو تقييده إلى ما بعد فترة عملهم الفعلية، حيث يُطبِّق عدد من الدول على هذه الأنشطة حظرا لمدة ٣ إلى ٥ سنوات تالية لترك العمل. ففي الصين، يُطبَّق حظر لمدة ٣ سنوات، تُخفَّض إلى سنتين إذا كان الشخص قد شغل وظيفة عمومية صغيرة.

٣٣- وبالمثل، في فرنسا، يُحظر على الموظفين المدنيين العمل في الشركات التي كانت خاضعة لإشراف المكتب الذي كان يعمل فيه الموظف المدني على مدى السنوات الثلاث السابقة، أو كانت خاضعة لرقابته أو تعاقدت معه. وفي ألمانيا، تنطبق فترة انتظار تتراوح بين

ثلاث وخمس سنوات. ويتعين على جميع الموظفين المدنيين، بمن فيهم الموظفون المتقاعدون، إخطار السلطات قبل قبول العمل خارج الخدمة العمومية.

٣٤- وفي كل من جمهورية كوريا واليابان، يُحظر على الموظفين العموميين لمدة سنتين العمل لحساب شركة خاصة تعمل في مجال عمل فيه الموظف المتقاعد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

٣٥- ولكن على الرغم من أنَّ دولاً عديدة اشترعت أشكالاً من الحظر أو التقييدات بشأن ممارسة الأنشطة في القطاع الخاص، سلّط عدد منها الضوء أيضا على التحديات التي واجهتها في تنفيذ هذه التدابير. فقد أشارت أرمينيا أنَّ لدى العديد من الموظفين العموميين، رغم الحظر القانوني لهذه الأنشطة، مصالح تجارية مهمّة، وأنَّ هذا الأمر شائع على وجه الخصوص بين الموظفين المُنتَخبين.

التقييدات المفروضة على التماس الهدايا وقبولها

٣٦- يتعلق مجال رئيسي ثان خاضع للتقييد والحظر بالتماس الهدايا وقبولها وإعطائها من جانب الموظفين العموميين. وقد فرض عدد من الدول تقييدات صارمة على إمكانية قبول الأفراد للهدايا من أجل الحدّ من إمكانية تضارب المصالح.

٣٧- ففي الفلبين، تنص مدونة قواعد السلوك على أنه لا يجوز لأيِّ موظف عمومي التماس أيِّ هدية أو قبولها أثناء مزاولته لمهامه الرسمية، باستثناء الهدايا الرمزية المقدّمة من الحكومات الأجنبية. ويتَجسَّد مثل هذا النهج في عدد من الدول، بما فيها الصين، حيث تحظر المبادئ التوجيهية بشأن النزاهة قبول أيِّ هدية في شكل نقود أو قبول أيِّ هدايا أو معاملة أو رحلات أو ترفيه أو أيِّ شكل آخر من أشكال الضيافة التي يمكن أن تؤثّر في أداء المهام العمومية بطريقة نزيهة.

المعايير المكتوبة المتخصّصة لمجالات محدَّدة من الإدارة العمومية

٣٨- أبرز عدد مهم من الدول المجيبة، منها ألمانيا والصين وفرنسا والنمسا والولايات المتحدة، كيفية تطبيق لوائح أو مدونات قواعد سلوك متخصصة على قطاعات "شديدة المخاطر" من الإدارة العمومية فيما يتعلق بتضارب المصالح.

٣٩- ففي النمسا، وضعت وزارة الداخلية الاتحادية مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، والتي تشمل إرشادات عملية فيما يتعلق بأشكال محدّدة من تضارب المصالح قد يواجهها موظفو الوزارة. وللمساعدة في تنفيذ المدونة، يوفّر المكتب النمساوي لمكافحة الفساد

تدريبا متخصّصا، بما في ذلك برامج تعلُّم الكتروني مصمّمة خصّيصا وحلقات عمل لكبار موظفي الوزارة.

٤٠- وفي الاتحاد الروسي، تقوم الوكالات التنفيذية بوضع مدونات متخصصة لقواعد السلوك استنادا إلى مدونة القواعد الأخلاقية النموذجية الاتحادية. وقد قامت معظم الوكالات بوضع مدونات قواعد أخلاقية، وكثيرا ما يُستكمل تنفيذها بتدريب إضافي وتوفير خدمات استشارية وعرض المعايير مكتوبة في شكل مُجدوَل سهل الاستخدام. وقد لوحظ، في حالة خدمات الأمن الاتحادية، أنَّ هذه التدابير أدّت إلى انخفاض كبير في جرائم الفساد.

٤١- وبالمثل، أشارت بولندا إلى أنَّ مدونات قواعد أخلاقية أو مدونات قواعد سلوك قد وُضعت فيما يتعلق بعدد من مجالات الإدارة العمومية، بما في ذلك الشرطة والقضاء وخدمات السجون.

٤٢- وفي جمهورية كوريا، اشتُرعت مدونة قواعد سلوك متخصصة لأعضاء المجالس المحلية بغية تجسيد السمات المميِّزة لوضع الموظفين العموميين المحليين.

باء- تنفيذ معايير بشأن تضارب المصالح

٤٣- في حين ركّز بعض الدول على التدابير العقابية المنطبقة في حالة اكتشاف تضارب في المصالح، سعى العديد من الدول بدلا من ذلك إلى تسليط الضوء على الممارسات والسياسات الاستباقية المستخدمة لتسوية تضارب المصالح مبكراً.

٤٤- وتُمثِّل هذه التدابير ممارسات جيِّدة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من المادة ٨ من الاتفاقية التي تقضي بأن تنظر الدول الأطراف في أن تتخذ، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المدونات أو المعايير الموضوعة وفقا لمتطلبات الاتفاقية.

٤٥- ففي الأرجنتين، شهد عمل مكتب مكافحة الفساد تحركاً واضحاً نحو التسوية الاستباقية لإمكانية تضارب المصالح وحالات التعارض. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد توفير توصيات وقائية مبكّرة للموظفين العموميين، مثل التوصية بعدم المشاركة في أنشطة محظورة باعتبارها أساساً لفقدان الأهلية طبقا للّوائح المنطبقة.

٤٦- وفي جمهورية كوريا، يُتاح للموظفين العموميين، بموجب نهج من ٤ خطوات مبيّن في "المبادئ التوجيهية الخاصة بتضارب المصالح"، نظام لإسداء المشورة الأخلاقية يهدف إلى

تحسين قدرتهم على تقييم إمكانية تضارب المصالح بدقة واتخاذ إجراءات لتسويته إذا ما نشأ. بيد أنَّ التدابير التأديبية تُستخدم إذا ما انتُهكت المعايير ذات الصلة.

٤٧- وبيّنت الولايات المتحدة أيضا الإجراءات الوقائية التي يمكن اتخاذها لدى وجود إمكانية لتضارب المصالح. ففي أحد الأمثلة، يُقدِّم المعيَّنون المحتملون في وظائف كبيرة في السلطة التنفيذية بياناً بممتلكاتهم يتولى استعراضه البيت الأبيض والوكالة التي سيعملون فيها ومكتب قواعد السلوك الحكومي. واستنادا إلى المعلومات المقدّمة، تحدَّد الخطوات التي يتعيّن اتخاذها قبل تعيين الشخص في الوظيفة (أي التجريد من ملكية الأصول). وتحدَّد هذه الخطوات في "اتفاق أخلاقي" يُعقد مع الموظف المعني. ويتحقق مكتب قواعد السلوك الحكومي من أنَّ الاتفاق قد نُفِّذ خلال ٩٠ يوما من التعيين. وتُتاح نُسخ من الإعلانات ذات الصلة و"الاتفاقات الأخلاقية" للجمهور من خلال الإنترنت.

٤٨- ويشترط العديد من الدول التجريد من ملكية الأصول في الحالات التي يمكن أن ينشأ فيها تضارب بين الممتلكات التي يحوزها شخص ومسؤولياته المهنية. وقد جرى تسليط الضوء على حلّ مبتكر لمثل هذا التجريد من ملكية الأصول من جانب جمهورية كوريا، وذلك في شكل صناديق الأوراق المالية الاستئمانية المُعمَّاة. وبموجب هذه المبادرة، يتعيّن على كبار الموظفين المُنتَخبين أو المعيَّنين سياسيا أن يودعوا أيَّ أوراق مالية يمتلكونها وتتجاوز قيمتها ٣٠ مليون وُن كوري جنوبي في صناديق استئمانية معمّاة.

٤٩- وأُبرزت أهمية وجود هيئة مركزية مسؤولة عن رصد معايير تضارب المصالح وتنفيذها من جانب العديد من الدول، بما فيها بلغاريا وغواتيمالا وكوستاريكا واليابان، حيث تعمل هذه الهيئة في كثير من الأحوال أيضا باعتبارها السلطة المركزية المعنيّة بتلقي إعلانات الممتلكات والبلاغات عن أعمال الفساد المحتملة.

٥٠- وفي اليابان، تُدمِج الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين، وهي الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ التشريعات المتعلقة بممارسة الموظفين العموميين لمهامهم، صلاحياتها الإنفاذية بأنشطة لإذكاء الوعي. فقد قامت، على سبيل المثال، بتوزيع ٠٠٠ ١٠٥ كتيّب على الوكالات الحكومية من أجل تشجيع التزام الموظفين العموميين بمعايير السلوك ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الهيئة مبادئ توجيهية تهدف إلى مساعدة كل وزارة على تحديد شدّة العقوبات التي توقَّع عند انتهاك لوائح السلوك، لكي تكفل اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة من جانب كل الوكالات الحكومية.

٥١- ولجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية هي، في جمهورية كوريا، الهيئة المركزية المسؤولة عن التعريف بـ"مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين" ورصد تنفيذها. وبهذه الصفة، أعدَّت اللجنة "المبادئ التوجيهية الخاصة بتضارب المصالح" كدليل عملي للموظفين العموميين من أجل الاستجابة على نحو فعّال لمخاطر تضارب المصالح.

٥٢- وفي المقابل، في الاتحاد الروسي، يُترك تنفيذ المتطلبات المفروضة على الموظفين العموميين فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية وتضارب المصالح إلى حدّ كبير لفرادى الوكالات. ومع ذلك تضطلع وزارة التنمية الاقتصادية بدور مركزي فيما يتعلق برصد تنفيذ الوكالات الحكومية المركزية لتدابير مكافحة الفساد.

٥٣- وفي عدد من الدول، هناك تمييز بين القوانين الجنائية والمدنية الخاصة بتضارب المصالح، التي تتولى إنفاذها بشكل عام هيئات مقاضاة مركزية، والمعايير الإدارية من قبيل مدونات قواعد السلوك، التي تتولى فرادى الوكالات في كثير من الأحيان رصدها وإنفاذها. وهذا هو الحال في الولايات المتحدة، حيث تتولى وزارة العدل إنفاذ القوانين الجنائية الخاصة بتضارب المصالح وقوانين القواعد الأخلاقية المدنية بالنسبة لجميع الموظفين العموميين، في حين تُفرض العقوبات الإدارية من قِبل الوكالة التي يعمل فيها الموظف الذي ينتهك معايير السلوك الإدارية ذات الصلة.

ثالثا- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات

٥٤- تشير الفقرة ٥ من المادة ٨ من الاتفاقية إلى فرض متطلبات التصريح بالممتلكات على الموظفين العموميين كوسيلة لمنع تضارب المصالح. وعلى وجه التحديد، يقضي هذا الحكم بأن تسعى الدول الأطراف إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يُفصحوا للسلطات المعنيَّة عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين.

٥٥- وقد اتّبعت الدول نُهُجا متنوّعة فيما يتعلق بنوع المعلومات المطلوبة من الموظفين العموميين والوسائل المستخدمة لرصد المعلومات المُقدَّمة وتقييمها. وتشمل المسائل الرئيسية التي استُشِفَّت وجود سلطات مركزية مستقلة مكلَّفة برصد تنفيذ متطلبات التصريح بالممتلكات على نحو شائع والاستخدام المتزايد لأدوات تكنولوجيا المعلومات في الاضطلاع بهذه المهام.

ألف- متطلبات التصريح بالممتلكات

٥٦- أشارت جميع الدول المجيبة إلى فرض شكل ما من متطلبات التصريح بالممتلكات على فئات محدّدة من الموظفين العموميين. بيد أنَّ هناك تفاوتا كبيرا في الممارسات بين الدول فيما يتعلق بنوع الممتلكات التي يتعيّن الإفصاح عنها وفئة الموظفين العموميين الخاضعين لنظام التصريح بالممتلكات.

٥٧- فماليزيا تتّبع نهجا واسعا يتعيّن بموجبه على جميع الموظفين العموميين تقديم بيان بالأصول والخصوم والثروة الصافية. ويتعيّن على الموظفين العموميين تقديم إعلانهم بعد أداء القسم، ويجب عليهم التصريح بجميع مصالحهم التجارية وصلاتهم المالية. وبالمثل، في سويسرا، يتعيّن على جميع الموظفين الاتحاديين الإفصاح لرؤسائهم عن جميع الأنشطة العمومية والمدفوعة الأجر التي يمارسونها خارج نطاق مسؤولياتهم المهنية. وفي الفلبين أيضا، يتعيّن على جميع الموظفين العموميين تقديم استمارات إفصاح عن الممتلكات عند تعيينهم، وسنويا بعد ذلك.

٥٨- بيد أنَّ ضرورة التصريح بالممتلكات تنطبق، في غالبية الدول، على كبار الموظفين العموميين في المقام الأول. ففي الولايات المتحدة، يتعيّن على من يشغلون أكبر الوظائف في أفرع الحكم الثلاثة أن يُقدِّموا تقريرا يُصرِّحون فيه بوضعهم المالي الشخصي لدى تعيينهم، وسنويا بعد ذلك، وتقريرا نهائيا لدى تركهم الوظيفة. وهناك أيضا متطلبات محدّدة بشأن هذا الإفصاح منطبقة في فرادى أفرع الحكم. وتفيد التقارير، على سبيل المثال، أنَّ هناك ٢٨ ٠٠٠ إعلان لممتلكات عامة تُقدَّم سنويا من جانب الموظفين العموميين في الفرع التنفيذي وحده.

٥٩- وفي الصين، تنطبق اشتراطات التصريح بالممتلكات في المقام الأول على الكوادر الرئيسية التي يتعيّن عليها تقديم تقرير يحتوي على ١٤ جزئية من المعلومات، بما في ذلك ما للموظفين وأفراد أسرهم من أصول مالية.

٦٠- وفي جمهورية كوريا، يجري الأخذ بنظام لتسجيل الممتلكات من أجل منع الموظفين العموميين من تجميع الممتلكات على نحو غير مشروع. وبموجب هذا النظام، يُطلب من الموظفين العموميين بشكل منتظم التصريح بمعلومات متعلقة بوضع ممتلكاتهم وممتلكات أفراد أسرهم. وينطبق الإلزام بإكمال إعلانات الممتلكات وتقديمها إلى نظام تسجيل الممتلكات على جميع كبار الموظفين العموميين وعلى الموظفين الأدنى مرتبة العاملين في مجالات الإدارة العمومية "الشديدة المخاطر" كالضرائب وإنفاذ القانون ومراجعة الحسابات.

٦١- ووصفت شيلي بالتفصيل نظاما يجمع بين إعلان يتضمَّن تصريحاً بالممتلكات وإعلان منفصل للمصالح. وتشمل إعلانات المصالح الأنشطة المهنية والاقتصادية التي يمارسها الموظف، ويتعين تقديمها في غضون ٣٠ يوما من اضطلاع الموظف العمومي الكبير بمهام منصبه. وفيما بعد، يجري تحديث الإعلانات كل أربع سنوات.

٦٢- وبالمثل، في كوستاريكا، يتعيّن على جميع الموظفين الرفيعي المستوى التصريح بممتلكاتهم في إعلان يُقدِّم للمراقب المالي العام في غضون ٣٠ يوما من اضطلاعهم بمهام منصبهم. وتشمل المعلومات المطلوبة في الإعلان أيَّ تغييرات طرأت على ممتلكات الشخص خلال العام السابق. ويجب تحديث المعلومات سنويا ما دام الموظف العمومي شاغلا وظيفته، كما يتعيّن إعداد إعلان نهائي في غضون شهر واحد من ترك الخدمة.

٦٣- وفي الأرجنتين، تنطبق متطلبات التصريح بالممتلكات على فئة واسعة من الموظفين، بما في ذلك من هم برتبة مدير فما فوق، وعلى أيٍّ من الموظفين، بصرف النظر عن أقدميتهم، المعنيين بمنح عقود الاشتراء أو المسؤولين عن إدارة الممتلكات العمومية. ويُطلب من الموظفين طائفة واسعة أيضا من المعلومات، حيث يتعيّن عليهم التصريح بجميع الممتلكات والاستثمارات والودائع المصرفية والسُلف والرهونات العقارية والدخل والمصروفات السنوية.

٦٤- وتُطبّق بعض الدول مستوى أدنى من الدخل يتعيّن على الموظفين العموميين عند تجاوزه تقديم إعلانات يُصرِّحون فيها بممتلكاتهم. ففي النمسا، على سبيل المثال، يتعيّن على الموظفين العموميين المنتخبين التصريح بأيِّ دخل يتجاوز ١ ١٤٢,٤٠ يورو سنويا.

٦٥- وسلّط عدد من الدول الضوء على أنَّ السلطة المسؤولة عن رصد إعلانات التصريح بالممتلكات لديها أيضا صلاحية مطالبة أيِّ موظف بإكمال إعلان إفصاح عن الممتلكات، حتى وإن كان الموظف غير مطالب عادة بذلك. وهذا هو الحال في كوستاريكا، حيث يجوز للمراقب المالي العام أن يطلب إعلان إفصاح عن الممتلكات من أيِّ موظف عمومي، وفي اليابان، حيث يجوز للهيئة الوطنية لشؤون الموظفين أن تطلب من أيِّ موظف عمومي أن يُصرِّح بأيِّ أسهم يمتلكها في المؤسسات التجارية الخاصة، كما يجوز لها أن تطلب من الموظف أن يتخلّص من ممتلكاته من الأسهم أو، بدلاً من ذلك، أن يستقيل من منصبه.

٦٦- وكثيرا ما تستخدم السلطات المركزية هذه الصلاحيات في المجالات "الشديدة المخاطر" كالاشتراء العمومي. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، يتعيّن على أيِّ موظف لديه مصلحة شخصية في عملية تقديم عروض أو عطاءات أن يُعلن عن هذه المصلحة وأن يتنحى عن عملية الاشتراء. وفي الولايات المتحدة، تتطلب وكالات السلطة التنفيذية عادة من

موظفي الاشتراء الإفصاح بصورة سرية عن معلومات مالية للتحقّق من أنَّ القرارات الخاصة بالعقود تُتخذ دون تحيّز.

باء- رصد إعلانات التصريح بالممتلكات واستعراضها

٦٧- تضمّنت المعلومات المقدَّمة إلى الأمانة وصفا تفصيليا للنُّهُج المتنوِّعة المتّبَعة في رصد إعلانات التصريح بالممتلكات واستعراضها. ويتمثّل أحد الاختلافات الرئيسية التي أمكن تبيّنها بين نظم الدول الأطراف في ما إذا كانت جهة مركزية مستقلة هي المستخدمة في رصد إعلانات التصريح بالممتلكات المقدَّمة من الموظفين العموميين أو أنَّ أمر تقييم المعلومات المقدّمة متروك لتقدير الكيان الحكومي الذي يعمل فيه الموظف العمومي.

٦٨- وقد أُفيد بأنَّ سلطة مركزية هي المستخدمة في استعراض كل الإعلانات أو بعضها في دول عديدة، منها الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا والبوسنة والهرسك وجمهورية كوريا وشيلي والفلبين وماليزيا. ففي أرمينيا، يتعيّن على جميع كبار الموظفين العموميين تقديم إعلانات إفصاح عن الممتلكات والدخل إلى اللجنة الأخلاقية لكبار الموظفين التي تقيِّم المعلومات المقدمة بغية استبانه أيِّ تضارب ممكن في المصالح. وأكثر أشكال تضارب المصالح التي استبانتها اللجنة الأخلاقية شيوعا هي استغلال المنصب للمنفعة الشخصية والعمل الخارجي ورعاية مصالح الأسرة وقبول الهدايا من الأصدقاء. ولاحظت أرمينيا أنَّ تنفيذ التشريعات الخاصة بإعلانات التصريح بالممتلكات يثير التحدي في كثير من الحالات، وقد ثبت أنَّ من السهل التحايل عليها.

٦٩- وبالمثل، في البوسنة والهرسك، تُعطى جميع إعلانات التصريح بالممتلكات المقدَّمة من الموظفين المُنتخَبين وأعضاء السلطة التنفيذية والمستشارين إلى لجنة الانتخابات المركزية. وتقوم اللجنة بتجميع هذه المعلومات في قاعدة بيانات قابلة للبحث وتُجري تقييما لما إذا كانت تتضمّن انتهاكاً لقوانين تضارب المصالح.

٧٠- وفي شيلي أيضا، يتعيّن على جميع كبار الموظفين العموميين أن يُقدِّموا إعلان التصريح بمصالحهم وممتلكاتهم إلى هيئة مركزية، هي المراقب المالي العام، الذي يضطلع على حد سواء بالمسؤولية عن استعراض محتوى الإعلانات وضمان امتثال الموظفين العموميين لالتزاماتهم فيما يتعلق بالإعلانات في الوقت المناسب. وتُحفظ إعلانات جميع الموظفين العموميين لدى المراقب المالي العام للرجوع إليها في المستقبل وفي الحالات التي يُسفر التحقيق فيها عن وجود تضارب في المصالح.

٧١- ومكتب مكافحة الفساد في الأرجنتين هو الهيئة المركزية المسؤولة عن تنفيذ متطلبات إعلانات التصريح بالممتلكات بالنسبة لأعضاء السلطة التنفيذية، حيث تلقّى ٤ ٢٩٣ إعلانا في عام ٢٠١١. وهو يستخدم نظاما محوسبا لتقديم إعلانات التصريح بالممتلكات وتحليلها، بما يسمح بالاكتشاف التلقائي للبيانات التي تنمّ عن زيادة مهمّة في الممتلكات وحساب ممتلكات كل موظف تلقائيا والقدرة على البحث حسب معايير محدّدة مثل رُتبهم. وعندما يُستبان تضارب ممكن في المصالح، تقوم وحدة إعلانات التصريح بالممتلكات المتخصصة بإعداد تقرير يبيّن مجالات التضارب الممكنة وأيَّ إجراءات لازمة. ويُرسل هذا التقرير إلى السلطة العمومية التي يعمل فيها الموظف العمومي المعني لاتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة.

٧٢- وسلّطت جمهورية كوريا الضوء على نظام متقدّم مماثل هو نظام المعلومات الكاملة بشأن الأخلاقيات فيما يتعلق بالأملاك. ويسمح هذا النظام بتسجيل الممتلكات واستعراضها في آن واحد، ويربط بين بيانات الموارد البشرية والبيانات المالية والعقارية. وقد أدّى ذلك إلى مستوى من الدقة بلغ ٩١ في المائة فيما يتعلق بالمعلومات المُقدَّمة من الموظفين العموميين.

٧٣- وتتّبع دول أخرى نهجاً يتَّسم بمزيد من اللامركزية في رصد إعلانات التصريح بالممتلكات وتنفيذها. ففي بيلاروس وعدد من الدول الأخرى، يضطلع رؤساء كل إدارة حكومية بمسؤولية استعراض محتوى الإعلانات. وفي الفلبين، تضطلع لجان مجلسي الكونغرس أيضا بمسؤولية تقييم إعلانات أعضائها هي.

٧٤- وتختلف الممارسات فيما بين الدول بشأن ما إذا كانت المعلومات المقدَّمة في إعلانات التصريح بالممتلكات تُتاح للجمهور أم لا. ففي عدد من الدول، منها بلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية كوريا وشيلي والولايات المتحدة، تُتاح إعلانات التصريح بالممتلكات التي يُقدِّمها كبار الموظفين للجمهور، وذلك بالاتصال الحاسوبي المباشر في أغلب الحالات. وفي شيلي، قامت ٢٠٥ سلطات عمومية بنشر مثل هذه الإعلانات.

٧٥- وفي العديد من الدول، يتعرَّض الموظفون العموميون الذين لا يستوفون متطلبات إعلانات التصريح بالممتلكات لعقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية. ويتمثّل أحد النُهج الشائعة بين الدول في فرض عقوبات مدنية مثل الغرامة في حالة عدم إكمال استمارة التصريح بالممتلكات والنص في الوقت نفسه على إمكانية المقاضاة الجنائية في حالة تقديم الشخص معلومات كاذبة أو مضللة.

٧٦- ويُتَّبع نهج كهذا في الولايات المتحدة حيث تُفرض غرامة قدرها ٢٠٠ دولار تلقائيا إذا أخفق شخص في تقديم إعلان التصريح بالممتلكات في حينه. وفي حالة تقديم معلومات

كاذبة، تقوم وزارة العدل، بعد إحالة الأمر إليها، بمقاضاة الشخص المعني. وقد أدّى نظام الإنفاذ هذا إلى مستوى عال من الامتثال. فالمعلومات التي جمعها مكتب قواعد السلوك الحكومي تشير إلى أنه من بين ٠٧٨ ٢٨ تقريرا كانت مطلوبة في عام ٢٠١٠، لم يُقدَّم ٢٩٥ تقريرا فقط.

٧٧- وبالمثل، ففي البوسنة والهرسك، إذا وجدت اللجنة الانتخابية المركزية أنَّ المعلومات المقدَّمة غير كاملة أو غير دقيقة، جاز لها أن تحيل الأمر إلى النيابة المختصة. وقد سلّطت الفلبين الضوء على حالة محدَّدة أدانت فيها المحكمة العليا موظفا في إدارة الأشغال العمومية والطرق السريعة بالإهمال لإخفاقه في إكمال إعلان إفصاح عن الممتلكات فيما يتعلق بـ٢٨ عقاراً يمتلكها، وفرضت عليه غرامة قدرها ستة أشهر من استحقاقات التقاعد.

٧٨- وفي المقابل، في الصين، تتّسم العقوبات المنطبقة على شخص لا يقوم بالإبلاغ في الوقت المناسب أو يخفق في الإبلاغ بطريقة نزيهة بأنها ذات طبيعة إدارية في المقام الأول، بما في ذلك إمكانية الفصل أو النقد الرسمي أو النقل إلى وظيفة أخرى.

رابعا- السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدول الأطراف لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد

٧٩- ركّزت المعلومات المقدَّمة من الدول بشأن الإبلاغ عن أعمال الفساد في المقام الأول على التدابير ذات الصلة بتنفيذ الفقرة ٤ من المادة ٨ من الاتفاقية. وينص هذا الحكم على أن تنظر كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، في إرساء تدابير ونظم تُيسِّر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أعمال الفساد عندما تسترعي مثل هذه الأعمال انتباههم أثناء أداء وظائفهم.

٨٠- بيد أنَّ المعلومات المقدَّمة من الدول تضمَّنت أيضا أمثلة على تدابير وسياسات وممارسات ذات صلة بتنفيذ أحكام أخرى من الاتفاقية. فقد سلَّط عدد من الدول الضوء على حماية من يُبلغون عن أعمال الفساد باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في تشجيع مثل هذا الإبلاغ (انظر القسم باء أدناه). وبالإضافة إلى استيفاء متطلبات المادة ٨، فإنَّ هذه التدابير توفّر أيضا أمثلة على تنفيذ المادة ٣٣ (حماية المبلّغين). ويُتاح عدد من آليات الإبلاغ وأدوات إذكاء الوعي التي سلطت الدول الضوء عليها (انظر القسم جيم) على السواء للموظفين العموميين ولأفراد الجمهور على نطاق أوسع، وهي توفِّر بالتالي أيضا أمثلةً جيِّدة على تنفيذ المادة ١٠ من الاتفاقية (إبلاغ الناس).

ألف- فرض الالتزامات القانونية بالإبلاغ عن أعمال الفساد

٨١- ركّز عدد كبير من الإجابات المتلقّاة من الدول على فرض التزامات قانونية، على السواء على الموظفين العموميين وعلى أفراد الجمهور بشكل أعمّ، بالإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها.

٨٢- فقد بيَّن كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وبلغاريا وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية كوريا وسويسرا وشيلي وفرنسا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان الالتزامات القانونية المفروضة على الأفراد بالإبلاغ عن الجرائم المشتبه بها. وقد اعتبرت دول عديدة أنَّ هذا العنصر المنطوي على الإلزام، المدعَّم بعقوبات في عدد من الدول، يشكّل جزءا رئيسيا من إطار فعّال لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد. وفي غالبية الدول، يُعتبَر الإخلال بمثل هذا الالتزام عملا إجراميا.

٨٣- وفي الولايات المتحدة، يتعيّن على جميع رؤساء الوكالات التنفيذية إبلاغ وزير العدل بأيِّ معلومات أو ادعاءات تتعلق بانتهاك أحد مسؤولي أو موظفي السلطة التنفيذية للقانون الجنائي. وعلى نحو أعمّ، يتعرَّض للتأديب الإداري كل موظف يكون على علم بحالة غش أو إهدار أو فساد ولا يُبلغ عنها. وبالمثل، في السلطة التشريعية، تفرض مدونات قواعد السلوك الرسمي المنطبقة التزاما على جميع أعضاء المجلس التشريعي بالإبلاغ عن الفساد وكشفه.

٨٤- وفي الاتحاد الروسي، يُطبَّق الالتزام القانوني بالإبلاغ على مستوى الإدارات. فعلى سبيل المثال، يتعيّن على موظفي وزارة الشؤون الداخلية الإبلاغ عن أيِّ اتصال يجري معهم بشأن جريمة فساد، وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في أمر إداري أصدرته الوزارة.

٨٥- وتفرض كل من الأرجنتين وبلغاريا وجمهورية كوريا التزاما محدّدا بالإبلاغ عن أعمال الفساد وفقا لتشريعاتها المحلية الخاصة بمكافحة الفساد.

٨٦- وبيَّنت بوركينا فاسو كيف يُعتبر من يكون على علم بالتخطيط لجريمة أو مخالفة ولا يُبلغ عنها شريكاً في الجريمة في حالة ارتكابها، وفقا لقانونها الجنائي.

٨٧- وكانت الممارسات مختلفة بين الدول بشأن الأشخاص الذين تنطبق عليهم التزامات الإبلاغ. ففي غالبية الدول، ينطبق الالتزام بالإبلاغ عن أعمال الفساد على جميع الموظفين العموميين. وهذا هو الحال في فرنسا، حيث توسّعت محكمة النقض في تفسير الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي. وأشارت المحكمة علاوة على ذلك إلى أنَّ عملية الإبلاغ يمكن أن يضطلع بها عملياً كبار الموظفين، مما يُضفي على الموظفين الأقل رتبة قدراً ما من الحماية.

٨٨- وتُبذل في بعض الدول جهود في سبيل توعية الموظفين العموميين فيما يتعلق بالتزامهم بالإبلاغ عن أعمال الفساد. ففي تونس، تعقد اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد حلقات دراسية دورية من أجل حثّ الموظفين العموميين على الإبلاغ عن جميع أعمال الفساد المشتبه بها. وقد نجحت هذه الحلقات الدراسية في تعزيز الثقة بين الموظفين المدنيين واللجنة وأدت إلى إبلاغ عدّة إدارات وهيئات عمومية عن حالات فساد.

باء- حماية الأشخاص الذين يبلغون عن أعمال الفساد

٨٩- سلّطت عدّة دول الضوء على أهمية حماية الأشخاص الذين يبلغون عن أعمال الفساد المشتبه بها كجزء من نهج متكامل لتشجيع الإبلاغ عن مثل هذه الأعمال.

٩٠- وسلّط الاتحاد الروسي والأرجنتين وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية كوريا وشيلي والصين وفرنسا والفلبين وماليزيا والنمسا واليابان الضوء على أحكام تشريعاتها الداخلية التي تنص على حماية الأشخاص الذين يتقدَّمون بمعلومات عن أعمال الفساد في القطاع العام.

٩١- وفي الصين، تتوافر هذه الحماية بموجب القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والقانون الإداري. وتنص هذه الأحكام على أنه لا يجوز لأحد أن يعوق شخصاً عن الإبلاغ عن عمل من أعمال الفساد وأنه يحق للمبلغين طلب الحماية من السلطات المختصة وأنَّ الانتقام من شخص لإبلاغه عن عمل من أعمال الفساد أمر غير قانوني. وأشارت الصين أيضا إلى أنَّ الأحكام الداخلية تضمن بقاء التفاصيل الشخصية للمبلغين سرية. وعلاوة على ذلك، يجوز إعطاء حوافز للمبلغين في الحالات التي تؤدّي فيها الأدلة التي يُقدِّمونها إلى تيسير التحقيقات.

٩٢- ويسمح عدد من الدول، بما فيها الأرجنتين وجمهورية كوريا، بالإبلاغ عن جرائم الفساد المشتبه بها دون أن يُفصح المُبلغ عن هويته. وفي الأرجنتين، يُسمح بدرجات مختلفة من عدم الكشف عن الهوية. فالادّعاءات التي يخفي صاحبها هويته تماما يمكن تقديمها إلى مكتب مكافحة الفساد، ولو أنه ثبت أنَّ من العسير على المحققين إقامة القضايا استنادا إلى هذه التقارير بسبب استحالة الحصول على المزيد من المعلومات من المُبلغ. ويمكن، بدلاً من ذلك، أن يُقدِّم شخص ادّعاء بالفساد وأن يُخفي مكتب مكافحة الفساد هويته خلال التحقيق في الجريمة المشتبه بها، وبهذا تتوافر الحماية لهوية المُبلغ ويتسنّى في الوقت نفسه إجراء التحقيقات بطريقة فعّالة.

٩٣- وتسمح شيلي أيضا ببقاء هوية المُبلغ سرية خلال الإجراءات الجنائية المتعلقة بجرائم الفساد. وإذا طلب المُبلغ عدم الكشف عن هويته، فإنَّ هذا الكشف يُصبح محظورا بكل أشكاله، وأيُّ انتهاك لهذا الشرط يُعرِّض مرتكبه للعقوبات الإدارية.

٩٤- وبالمثل، أفادت جمهورية كوريا بأنه في الحالات التي يعاني أو يمكن أن يعاني فيها شخص أبلغ عن عمل من أعمال الفساد من الضرر أو التمييز فإنَّ "أحكام قانون المبلغين عن جرائم محدّدة" طبقا لقانونها الخاص بالإجراءات الجنائية ينطبق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على مرحلة التحقيقات من أجل حماية هوية المُبلغ.

٩٥- وفي الولايات المتحدة والنمسا، تُقبل المعلومات السرية المقدَّمة من أشخاص لا يريدون الكشف عن هويتهم عن طريق خطوط اتصال هاتفي مباشر خاصة بمكافحة الفساد. وقد أفادت النمسا بأنَّ عدد البلاغات الخاصة بأعمال الفساد المشتبه بها زاد نتيجة للسماح بتقديم المعلومات دون الكشف عن الهوية.

٩٦- وعلى العكس من ذلك، أشارت بلغاريا إلى أنَّ الادعاءات المقدَّمة من أشخاص يخفون هويتهم لا تشكّل أساسا للتحقيق يُعتدّ به طبقا لقانون إجراءاتها الجنائية.

٩٧- وسلّط عدد من الدول الضوء على الحماية التي توفَّر للمُبلغين بموجب تشريعات العمل. فقد لاحظت شيلي أنه يُحظر على صاحب العمل، طبقا لقوانين العمل لديها، أن يتخذ تدابير تأديبية ضد موظف عقب ادعاء بالفساد. ولاحظت البوسنة والهرسك أنه طبقا لتشريعاتها الخاصة بحماية المبلغين عن المخالفات، يُدفع تعويض لأيِّ شخص يتعرَّض للضرر نتيجة الإبلاغ عن سلوك فساد مشتبه به.

٩٨- وذكرت فرنسا أحكاما تشريعية واسعة النطاق تتعلق بحماية الموظفين العموميين من المضايقة والتهديد بالعنف باعتبارها توفّر الحماية للأشخاص الذين يتقدمون ببلاغات عن أعمال فساد مشتبه بها.

جيم- آليات الإبلاغ والتدريب ومبادرات إذكاء الوعي لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد

٩٩- وفّرت الدول أيضا معلومات مفصّلة عن جهود أوسع للتواصل مع الموظفين العموميين من أجل تشجيعهم على الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها. وتشمل هذه التدابير اعتماد آليات إبلاغ محدّدة فيما يتعلق بأعمال الفساد وتدريب الموظفين العموميين بشأن الجرائم المتعلقة

بالفساد وغير ذلك من أدوات إذكاء الوعي. وتُمثِّل مثل هذه السياسات والتدابير ممارسات جيِّدة فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٨ (٤) والمادة ٨ (١) من الاتفاقية.

آليات الإبلاغ

١٠٠- وفَّرت الأرجنتين وأرمينيا وألمانيا وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وجمهورية كوريا وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وكوستاريكا وماليزيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن الآليات المحدّدة التي أُنشئت لتيسير الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها. ويمكن التمييز بين دول تتيح آليات الإبلاغ على أساس فرادى الإدارات أو الوكالات وتلك التي توجد بها هيئة منفصلة مركزية للتعامل مع تقارير الفساد.

١٠١- وفي كوستا ريكا، يضطلع المكتب المركزي للأخلاقيات العمومية بمسؤولية استحداث آلية لتلقي التقارير عن أعمال الفساد المشتبه بها، وهو يعمل الآن كهيئة لرصد مثل هذه التقارير. وعلاوة على ذلك، يُجري المكتب أيضا تحقيقات أولية لتحديد الإجراء الإداري أو القانوني الذي قد يكون ضروريا بشأن التقارير المتلقاة. وتُبيّن الإحصاءات المقدَّمة من كوستاريكا حدوث زيادة كبير في عدد التقارير المتلقاة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، مع زيادة مناظرة في إجراءات المتابعة المتّخذة.

١٠٢- وسلّطت غواتيمالا الضوء أيضا على إنشاء نظام مركزي جديد لإدارة الشكاوى. وطبقا لهذا النظام، يضطلع جهاز مركزي بمسؤولية تلقّي ومعالجة التقارير المتعلقة بفساد محتمل في السلطة التنفيذية وذلك بناء على طلب المواطنين أو من تلقاء نفسه. ولاحظت النمسا بالمثل أنَّ المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد يضطلع بدور مركز الإبلاغ المركزي لجميع الموظفين الاتحاديين ويوفّر خط اتصال هاتفي مباشر للاستخدام في الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها.

١٠٣- وأنشأت جمهورية كوريا سلطة مستقلة لمكافحة الفساد تتولى إدارة مركز الإبلاغ عن الفساد. ويُمكن إبلاغ التقارير بالهاتف أو بالاتصال الحاسوبي أو بقيام عضو من مركز الإبلاغ بزيارة موقعية. وبغية ضمان إسداء مشورة رفيعة النوعية، يُعيَّن للعمل في المركز موظفون عموميون متقاعدون ذوو خبرة واسعة.

١٠٤- وأُعطي مثال محدَّد للدور الذي يضطلع به مركز الإبلاغ في شكل حالة تلقى فيها موظف أمرا غير قانوني من رئيسه المباشر بإجراء اتصال خاص بشركة. وقد رفض الموظف تنفيذ الأمر، وأبلغ المركز بأنَّ ما يزيد على بليون وُن كوري جنوبي أُهدرت بسبب مثل هذه الممارسات. واستجابة لذلك، قضت السلطة المركزية بأن تُلغي المنظمة التدابير التأديبية التي اتُّخذت ضد السيد ب. نتيجة لإبلاغه عن المخالفة وحكمت للسيد ب. بمبلغ ٣٠ مليون وُن

كوري جنوبي لمساهمته في منع الفساد. وقد أذاعت وسائط الإعلام تقارير عن هذه الحالة مما أذكى الوعي في المجتمع الكوري بضرورة حماية المبلغين عن المخالفات.

١٠٥- ووفّرت الولايات المتحدة أمثلة على آليات إبلاغ مركزية ومكيّفة تباعا للفروع على السواء، حيث يقوم المفتّشون العامون في فرادى الوكالات بدور الرقابة الداخلية بالإضافة إلى وحدة الإفصاح المتخصّصة التابعة لمكتب الولايات المتحدة للمشورة الخاصة التي تتيح سبيلا منفصلا يوفّر المبلغون عن المخالفات المعلومات من خلاله. وفي عام ٢٠١١، تلقّى مكتب الولايات المتحدة للمشورة الخاصة ٩٠٠ بلاغ من المبلغين عن المخالفات، وقد أُحيل ٤٧ منها إلى رؤساء الوكالات للتحقيق فيها. وأكّد مكتب الولايات المتحدة للمشورة الخاصة مؤخّرا ادّعاءات تقدَّم بها المبلغون عن المخالفات في عشر وكالات مختلفة.

١٠٦- ووصفت أرمينيا وبولندا والفلبين آليات إبلاغ متاحة في فرادى الوكالات الحكومية. ففي بولندا، يجوز للموظفين العموميين في وزارة العدل توفير المعلومات عبر الموقع الشبكي لوزارة العدل أو بالبريد الإلكتروني أو بالبريد العادي. ومن ثمّ، يقوم رئيس وحدة الشكاوى في وزارة العدل بجمع هذه المعلومات وتحويلها إلى المدير العام لاتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة.

١٠٧- وكان مثال آلية الإبلاغ المذكور من الدول بأكبر تواتر هو خط الاتصال الهاتفي المباشر أو غير ذلك من نظم الإبلاغ الهاتفية التي يمكن للأفراد استخدامها للإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها. فالأرجنتين وأرمينيا وبوركينا فاسو وبولندا وبيلاروس وجمهورية كوريا والصين وغواتيمالا والفلبين وكوستاريكا وماليزيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية أشارت كلها إلى أنّ مثل هذه الخطوط المباشرة متاحة لأفراد الجمهور. وفي عدد أقل من البلدان، منها البوسنة والهرسك والصين والولايات المتحدة، تُتاح نماذج بالاتصال الحاسوبي لكي يستخدمها المبلغون.

١٠٨- وفي كوستا ريكا، يُستخدم خط الاتصال الهاتفي المباشر الخاص بمكافحة الفساد التابع لمكتب الأخلاقيات العمومية على حد سواء كأداة للإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها وكخط اتصال استشاري للموظفين العموميين فيما يتعلق بواجباتهم من حيث الاستقامة والشفافية. وفي عام ٢٠١١، جرى تلقي ١٣٥ مكالمة عبر خط الاتصال الهاتفي المباشر بالإضافة إلى ٧٦ زيارة شخصية.

التدريب وغيره من أنشطة إذكاء الوعي

١٠٩- سلّطت دول عديدة الضوء على التدريب المُتاح للموظفين العموميين وغيره من أنشطة إذكاء الوعي المضطلع بها من أجل تيسير إبلاغهم عن أعمال الفساد. وتشمل الأدوات الشائعة

المنشورات المناهضة للفساد والدورات التدريبية الخاصة بالموظفين الجُدُد والحملات الإعلامية الأوسع نطاقا الرامية إلى إذكاء الوعي فيما يتعلق بآليات الإبلاغ القائمة.

١١٠- وقد سلّطت فرنسا الضوء على التدريب المتاح للموظفين العموميين فيما يتعلق بالتزاماتهم بشأن الإبلاغ بموجب القانون الجنائي وآليات الإبلاغ المتاحة. وفي القطاعات المعرّفة باعتبارها "معرّضة للمخاطر"، مثل الحسابات العمومية، تُنفَّذ حملات محدَّدة لإذكاء الوعي من خلال الرسائل التعميمية.

١١١- وأشارت بولندا إلى كتيِّبين نُشرا مؤخرا من جانب مكتبها المركزي لمكافحة الفساد ويستهدفان الموظفين المدنيين وأصحاب الأعمال الحرة، على التوالي. وقد صاحَب الكتيِّبين ٥٦٠ حدثا تدريبيا لفائدة ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ موظف مدني نوقشت فيها مواضيع يتصدى لها الكتيّبان.

١١٢- وأبلغت ماليزيا عن عدد من تدابير إذكاء الوعي المبتكرة التي تستهدف تشجيع الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها، بما في ذلك معرض متنقل يروِّج لأحكام قانون مكافحة الفساد وإعداد تمثيلية مستندة إلى عملية ناجحة ضد الفساد وتقدير المبلغين علنياً. وقد لاحظت ماليزيا حدوث زيادة كبيرة في عدد المقبوض عليهم فيما يتعلق بجرائم الفساد بعد الأخذ بهذه المبادرات.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

١١٣- تأتي الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بمنع الفساد في وقت يشهد تغيّرات كبيرة في الطريقة التي تسعى بها الدول إلى فرض الضوابط على تضارب المصالح. والاستخدام المتزايد للإفصاح عن الممتلكات ما هو إلاّ حلقة في سلسلة من الإصلاحات التي تتخذها الدول في سبيل وضع نظم منع فعّالة لاستبانة تضارب المصالح وتسويته. وفي هذا الصدد، أشارت دول عديدة في إجاباتها إلى تشريعات بدأ الأخذ بها مؤخّرا في حين أشارت دول أخرى، منها جمهورية كوريا والجمهورية التشيكية وكوستا ريكا، إلى أنها تقوم حاليا بإعداد قوانين جديدة بشأن هذا الموضوع.

١١٤- وفي حين أنَّ بعض الدول ما زالت في بداية عملية الإصلاح، فإنَّ دولاً أخرى بذلت جهودا كبيرة بالفعل بشأن تحسين إخضاع تضارب المصالح للضوابط. وعلى وجه الخصوص، كان الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا لأغراض منع تضارب المصالح واستبانته، سواءً في شكل برامج التعلّم الإلكتروني المعتمدة في النمسا أو التقييمات المؤتمتة لإعلانات التصريح بالممتلكات في الأرجنتين، قاسماً مشتركاً بين الأجوبة المتلقاة.

١١٥- وفي ضوء الرغبة الشديدة في الإصلاح التي أبدتها دول عديدة والأمثلة التي وفّرتها دول أخرى بالفعل على استخدام الأدوات التشريعية والتكنولوجية بطريقة مبتَكَرة في هذا الصدد، قد يرغب الفريق العامل في استغلال فرصة اجتماعه الثالث لمواصلة استكشاف الممارسات الجيِّدة الموصوفة في هذه الورقة باعتبارها مصدراً على حدّ سواء للإلهام والتوجيه العملي لفائدة الدول التي تسعى حاليا إلى تعديل إطارها التشريعي في هذا المجال وتحسينه.

١١٦- واستخدام التدريب والتثقيف وتدابير إذكاء الوعي لتشجيع الإبلاغ عن أعمال الفساد هو موضوع رئيسي يُستشَفّ من الإجابات التي وردت من الدول. وقد بذلت دول عديدة، مثل بولندا وماليزيا، الكثير من الجهد والابتكار في محاولتها زيادة معرفة الموظفين المدنيين والجمهور على نحو أعمّ على السواء بالآليات المتاحة لهم للإبلاغ عن مثل هذه الأعمال. ومن ثمّ، قد يرغب الفريق العامل في استكشاف كيفية تطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ مثل هذه التدابير في الدول التي تنظر حاليا في إجراء إصلاحات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، قد يرغب الفريق العامل في تسليط الضوء على أهمية كل من حماية المبلغين ووجود آليات إبلاغ سريّة وفي المتناول في الجهود الرامية إلى زيادة التشجيع على الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه بها.

١١٧- وبغية مواصلة تعزيز عملية التعلُّم المتبادل هذه، تُشجَّع الدول على توفير المزيد من التحديثات وعرض مبادرات جديدة في المجالات موضع المناقشة في الفريق العامل.

١١٨- ولعل الفريق العامل يضع، استنادا إلى المعلومات المُلخَّصة في هذا التقرير والمعلومات المُقدَّمة في اجتماعه الثالث، تقييماً عاما للتقدُّم المحرَز حتى الآن بشأن المسائل التي تناولتها هذه الورقة.